Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Print ISSN: 2710-095 Electronic ISSN 2790-1254
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن لكلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية – جامعة بغداد بعنوان
التكامل المعرفي للدراسات التربوية والاجتماعية

الدور السياسي والاجتماعي للمجالس البلدية في العراق 1921- 1958 (دراسة تاريخية)

م.م. كاظم وحيد نعمه الشويلي
جامعة بغداد- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية
kadim.w@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

المستخلص :
يتناول هذا البحث دراسة المجالس البلدية في العراق للفترة الممتدة من 1921 حتى 1958 من خلال ثلاثة مباحث اساسية : النشأة والتطور التاريخي والدور السياسي و الدور الاجتماعي فتوصلت الدراسة الى ان هذه المجالس امتلكت جذورا عميقة في تاريخ العراق القديم وتبلورت بشكل اكثر وضوحا في العهد العثماني ثم اعيد تنظيمها تحت الاحتلال البريطاني والحكم الملكي ورغم صدور تشريعات مهمة لتقنين عملها فان دورها السياسي ظل ضعيفا ومحدودا بسبب خضوعها لهيمنة السلطة المركزية بالمقابل كان لها اسهام بارز في الجوانب الاجتماعية والخدمية مثل الصحة ، النظافة ، التعليم ، النقل وتنظيم الاسواق فضلا عن مساهمتها في نشر الثقافة وتعزيز التضامن الاجتماعي ومع قيام الجمهورية عام 1958 شهدت المجالس البلدية تحولا في طبيعتها باتجاه المشاركة الشعبية المباشرة ومن خلال هذا المسار يظهر ان تجربة المجالس البلدية في العراق مثلت ركيزة اساسية في بناء الادارة المحلية ومختبرا اوليا لمفهوم الحكم الذاتي رغم ما شابها من قصور سياسي وبنيوي .
الكلمات المفتاحية : المجالس ، البلدية ، الدور السياسي والاجتماعي

The political and social role of municipal councils in Iraq (A historical study) 1921-1958

Abstract:
This research examines municipal councils in Iraq from 1921 to 1958 through three main sections: their origins and historical development, their political role, and their social role. The study concludes that these councils have deep roots in the history of ancient Iraq and crystallized more clearly during the Ottoman era. They were later reorganized under British occupation and the monarchy. Despite the enactment of important legislation to regulate their work, their political role remained weak and limited due to their subordination to the central authority. However, they made significant contributions to social and service sectors such as health, sanitation, education, transportation, and market regulation, in addition to their role in disseminating culture and strengthening social solidarity. With the establishment of the republic in 1958, municipal councils underwent a transformation in their nature towards direct popular participation. Through this trajectory, it becomes clear that the experience of municipal councils in Iraq represented a fundamental pillar in building local administration and a preliminary laboratory for the concept of self-governance, despite its political and structural shortcomings.
Keywords: Councils, Municipality, Political and Social Role

المقدمة :

تتناول هذه الدراسة مسار المجالس البلدية في العراق من حيث النشأة والتطور والدور مع ابراز تأثير البيئات السياسية والقانونية عليها وتنطلق الدراسة من جذور تاريخية سبقت عام 1921 (السومرية -الاكدية - البابلية ثم العثمانية) لتبين كيف تشكلت اطر الادارة المحلية وتبلورت لاحقا خلال الاحتلال البريطاني والعهد الملكي وكيف مالت المجالس البلدية الى الطابع الخدمي اكثر من السياسي بسبب مركزية الدولة رغم صدور تشريعات نظمت عملها واعطت بعض الوحدات شخصية معنوية .

مدة الدراسة :

حدد الاطار الزمني لموضوع الدراسة من عام 1921 (بداية الحكم الوطني وتتويج فيصل الاول) الى عام 1958 (قيام الجمهورية) مع ذكر اشارات موجزة لما قبل 1921 لشرح الجذور التاريخية والتنظيمات العثمانية وتمهيد الاحتلال البريطاني .

اشكالية الدراسة :

ان اشكالية الدراسة تنطلق الى اي مدى نجحت المجالس البلدية في العراق خلال 1921- 1958 في تجسيد اللامركزية والمشاركة الشعبية لاسيما في ظل مركزية قانونية وادارية وهيمنة السلطة التنفيذية مقابل ازدهار دورها الخدمي والاجتماعي ؟ وهل افضت التشريعات (1931 ، 1945 ، 1957 ، .....) الى تمكين حقيقي ام اقتصرت على تنظيم اداري محدود الفاعلية السياسية ؟

اهمية الدراسة :

1- تسد فراغا تحليليا بين التاريخ الادارة العثمانية وادارة الدولة العراقية الحديثة.
2- تقدم قراءة نقدية للعلاقة بين القانون والممارسة في بناء الادارة المحلية .
3- تبرر البعد الاجتماعي للمجالس (صحة ، نظافة ، اسواق ، نقل ، سجلات عقارية ، مكتبات) بما يفيد فهم تطور الحياة المدنية .
4- تغني النقاشات الراهنة حول اللامركزية و الحوكمة المحلية باستلهام خبرات تاريخية موثقة .

هدف الدراسة :

اعتمد الباحث على المنهج العلمي القائم على البحث والتدقيق والتمحيص فيما ورد من تفكيك السياق التاريخي لنشأة المجالس البلدية وتطورها حتى 1958 وتحليل الاطارين القانوني والمؤسسي (قوانين البلديات ، الالوية ، القرى) واثرهما الفعلي وكذلك قياس الدور السياسي للمجالس وحدودها في المشاركة وصنع القرار مع ابراز الدور الاجتماعي الخدمي ودوره في تحسين شروط العيش الحضري وبناء راس مال الاجتماعي محلي وكذلك تفسير التحولات عند لحظات مفصلية (1931، 1945 ، 1957، 1958)

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة ان المجالس البلدية في العراق خلال 1921- 1958 ظلت اكثر خدمية منها سياسية اذ قيدتها مركزية الدولة رغم الاصلاحات التشريعية فتحقق تقدم اداري اجتماعي (تنظيم خدمات ، صحة عامة ، اسواق ، نقل ، ارشيف عقاري ، انشطة ثقافية) دون انتقال مكافئ في التمكين السياسي والتمثيل الشعبي مع بروز دور تشاركي اوضح عقب 14 تموز 1958 على مستوى الخطاب والممارسات التوعوية .

هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث فضلا عن قائمة المصادر فحمل المبحث الاول عنوان (النشأة والتطور التاريخي لمجالس البلدية في العراق حتى عام 1921) وكما جاء في المبحث الثاني بعنوان (الدور السياسي لمجالس البلدية في العراق عام 1921- 1958) اما المبحث الثالث فكان بعنوان (الدور الاجتماعي للمجالس البلدية في العراق عام 1921- 1958).

المبحث الاول

النشأة والتطور التاريخي للمجالس البلدية في العراق حتى عام 1921

تعد المجالس البلدية من ابرز مظاهر التنظيمات الادارية اللامركزية ، وقد حظيت باهتمام واسع من قبل التشريعات المختلفة نظرا لما تمثله من اهمية في الحياة السياسية والاجتماعية ويعود تاريخ نشأتها الى عصور قديمة اذ ظهرت اولى ملامح الادارة المحلية في الحضارة السومرية جنوب العراق ، اذ عرف السومريون بأنظمة رقابية صارمة وفعالة كان يقودها الكهنة الذين استخدموا تنظيما محكما لادارة شؤون الدولة [1] ، وفي العصر الاكدي ، فقد استطاع الملك سرجون الاكدي [2] الحفاظ على وحدة الامبراطورية لأكثر من قرن والنصف ، وذلك عن طريق تفويض قادة الاقاليم بصلاحيات واسعة لادارة شؤونهم المحلية وان ذلك يعد شكلا مبكرا من اشكال اللامركزية الادارية[3] اما في العهد البابلي فقد شهدت البلاد تطورا في الفكر الاداري تجسد في شريعة حمورابي [4] التي تعد من اقدم الشرائع المدونة في التاريخ ، وقد تضمنت اشارات واضحة الى مفاهيم الحكم والادارة والتنظيم [5] ومع دخول العثمانيين الى العراق بعد انتهاء الحكم المغولي واحتلال مدينة البصرة تم تقسيم العراق اداريا الى اربع ولايات هي (بغداد ، الموصل ، البصرة ،شهرزور) ، وتم تطبيق النظام الاداري العثماني حيث كان الوالي يمثل السلطة العليا ويتولى ادارة شؤون الولاية بعد ارسال الاموال من الضرائب السنوية الى السلطان ويعاونه شيوخ العشائر وحكام المدن [6] وفي عهد المماليك الذين بدا حكمهم من عام 1750 بدأت ملامح الاستقلال المحلي تظهر بشكل اوضح حيث حاول المماليك شق عصا الطاعة عن السلطة العثمانية واستقلالهم بإدارة البلاد الا ان الحكم العثماني المباشر عاد مجددا في عام 1831 بعد القضاء على حكم المماليك [7] وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت تظهر التنظيمات الادارية بصورة اكثر وضوحا حيث تم تشكيل اول مجلس كبير في ولاية بغداد عام 1848 ثم صدر نظام الالوية عام 1864 الذي نظم العلاقة بين الوالي والمجالس المحلية مثل مجلس الولاية ومجلس المدينة وحدد اليات اختيار الاعضاء وصلاحياتهم الى جانب تنظيم العلاقة بين الادارة المحلية ومقر الباب العالي في الاستانة (اسطنبول)[8] وجاءت النقل الجوهرية مع صدور قانون بلديات الولايات في 5 تشرين الاول 1887 والذي نص على تشكيل مجلس بلدي في كل مدينة وبلده وكان يتم انتخاب اعضاء المجلس من قبل السكان ممن تتوفر فيهم شروط معينة [9] وحدد القانون مدة العضوية في المجلس بأربع سنوات على ان يتم اجراء انتخابات كل سنتين لتجديد نصف الاعضاء ويتم تصديق نتائج الانتخابات من قبل الوالي فلم تكن عضوية المجالس البلدية مأجورة اذ كانت تعد عملاً شرفياً يهدف الى اشراك السكان المحليين في ادارة شؤون مدنهم وتدريبهم على الحكم المحلي مع ابقاء السلطة المركزية مسؤولة عن توجيه السياسات العامة للدولة[10] وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى [11] وفي ظل الاحتلال البريطاني للعراق سعت بريطانيا الى اظهار التزامها بتعهداتها السابقة فطرحت مشروع تشكيل المجالس البلدية في المدن العراقية بهدف استيعاب النقمة الشعبية هو قد وافقت على مقترحات السير ارنولد تال بوت ويلسون [12] وكيل الحاكم المدني العام التي ارسلها في 10 تشرين الثاني 1918 والتي تضمنت انشاء مجالس بلدية بحجة تدريب العراقيين على الادارة الحديثة تمهيدا لاستقلالهم الا ان تلك المجالس لم تكن من مظاهر السيادة الشعبية بل كانت تقليدا للمجالس العثمانية السابقة التي تمتع العراقيون فيها بصلاحيات اوسع مما جعل تأثير المجالس البلدية ضعيفا من الناحية العملية ، واكد للعراقيين ان بريطانيا مصممة على حكم العراق حكما عسكريا مباشرا وقد اقتصر دور المجالس البلدية على الشؤون الخدمية كالنظافة ومراقبة الاسواق وفرض الرسوم والصحة والعامة دون التطرق الى ادارة الشؤون الداخلية او السيادة وفي 1 كانون الثاني 1919 تقرر تشكيل مجلس بلدي في كل مدينة كبرى يتألف من رئيس و رئيسين ثانيين وكاتب اسرار ومعاون كاتب اسرار وجميعهم موظفون حكوميون فضلا عن ذلك عشرة اعضاء غير رسميين يعينهم الرئيس وستة اعضاء ينتخبون وتهدف المجالس الى النظر في رسوم البلدية وواردات بغداد تحت اشراف

الادارة الملكية ، وقد زودت بصلاحيات مالية محددة تصل الى 5000 روبية ضمن الميزانية المقررة وكان من مهامها الاشراف على التنظيف والصحة العامة والمستشفيات واعانة الفقراء والطرق والمتنزهات والاسواق والحرف وتخطيط المدينة والمباني والتجارة النهرية وغيرها من مهام البلدية [13]

ومن الجدير بالذكر ان ادارة الاحتلال البريطاني قد احتاجت الى جهاز اداري يخدم اهدافها مثل تزويد الجيش بالتجهيزات وجباية الواردات وتوطيد الامن فاعتمد القائد العام على رئيس للحكام السياسيين عينه مع هيئة اركانه ، وسمح له بتعيين ضباط معاونين كحكام سياسيين لادارة المناطق المحتلة ، وكان هؤلاء الحكام مسؤولين عن تنفيذ القوانين وتوطيد الامن والمساهمة في تأسيس نواة الادارة البريطانية في العراق وتم تعيين رؤساء للبلديات من قبل البريطانيين يعاونهم مجالس بلدية صغيرة بهدف تحقيق تواصل اوثق مع السكان المحليين [14] اما من الناحية المالية فلم تتكفل سلطات الاحتلال بصرف اموال على البلديات بل اعتمدت على موارد محلية لتامين احتياجات الجيش ففرضت الضرائب ورسوم متعددة مثل ضرائب على الجسور والمعامل المائية والمنازل والمجازر والسمسرة والبناء والبترول بالإضافة الى عوائد المؤسسات التجارية التابعة للبلدية وتم جباية معظم هذه الضرائب مباشرة من البلديات باستثناء ضريبتين المنازل والاملاك [15] باشرت حكومة الاحتلال البريطاني في بداية تشرين الاول 1920 العمل لإقامة حكومة مدنية وطنية عربية تحت اشرافها ووجهت الزعماء العراقيين لتشكيل حكومة وطنية ودستورية بأشراف جمعية وطنية منتخبة [16] وكان امين العاصمة في بغداد حينها عبد المجيد الشاوي[17] لكن لم تجري انتخابات بلدية بسبب ان رؤساء البلديات كانوا يعينون من قبل الضباط البريطانيين بمساعدة مجالس بلدية صغيرة وكذلك ان بعض القوانين لانتخابات مجالس البلدية كانت مجحفة ، فتم تعديل قانون الانتخابات البلدية العثماني اذ الغي شرط دفع الضريبة كشرط للاقتراع واستبدل بحق من بلغ سن الرجولة الا انه تأخرت عملية انشاء المجالس البلدية ووضع قانون عام للانتخابات نتيجة لمحاولات وزير الداخلية طالب النقيب [18] الذي كان يشرف على النشاطات تأجيلها سرا لأغراض سياسية بهدف ترشيح نفسه لعرش العراق وبعد أبعاده تم تتويج الملك فيصل الاول[19] عام 1921 فأجرى الانتخابات فقد تأسست المجالس البلدية في العراق بمرسوم من الحكومة الملكية مستنداً الى النموذج البريطاني في الادارة المحلية نظراً لوقوع العراق تحت الانتداب البريطاني فبدأت الدولة العراقية الناشئة بأعتماد النموذج البريطاني في تنظيم مؤسساتها الادارية ومنها المجالس البلدية التي تم انشائها في المدن الكبرى مثل (بغداد ، البصرة ، الموصل) ، وتكونت المجالس من وجهاء المدن بمن فيهم التجار والشيوخ العشائر والمثقفون فتم تعيين رؤساء بلديات في بغداد والموصل والبصرة وكان الى جانب كل رئيس سكرتير بريطاني مسؤول عن تنفيذ قرارات المجلس[20] .

المبحث الثاني

الدور السياسي للمجالس البلدية في العراق 1921- 1958

ان صلاحيات المجالس البلدية في العراق كانت محدودة [21]والسبب في ذلك ان الادارة المحلية وتنظيماتها لم تحضي بعناية كافية من قبل سلطات الاحتلال البريطاني ومع المناداة بالأمير فيصل ملكاً على العراق[22] الذي اعتلى العرش فكان العام عاماً مميزاً للعراقيين عن بقية الاعوام كونه تمثل بحدث مهم وهو تأسيس الحكم الوطني العراقي وبداية عهد الملك فيصل الذي كان عليه منذ ذلك الحين التعامل مع واقع سياسي واجتماعي جديد كان من شانه ان يحدد مستقبل العراق وشكله الدستوري ، إلا انه شهدت المجالس البلدية في العهد الملكي ضعفا واضحا تمثل في نقص المعرفة القانونية وعدم القدرة على ممارستها بصورة صحيحة[23] اذ وجد المستشار القانوني لحكومة الاحتلال البريطاني ان قانون الانتخابات الذي طبعته الوزارة سابقا سنة 1921 كان مليئا بالنواقص ويفتقر الى التناسق ما جعله غير قابل للتطبيق ، ونتيجة لذلك تم تعديل القانون وتأجيل العمل به حتى الاول من ايار 1922 اذ نشر بصيغته النهائية ، وقد اشترط القانون انتخاب جمعية تأسيسية تتألف من (100) عضو،(80) منهم سكان القرى والمدن و(20) من ابناء العشائر كما نص القانون على وجود ناخبين اوليين واخرين ثانويين ومع نهاية شهر اذار من عام 1922 جرت الانتخابات البلدية في مختلف انحاء القطر[24] وفي السنة الاخيرة عمدا المشرع العراقي الى سن قانون ينظم عمل المجالس البلدية بما يسهم في النهضة الوطنية ويحقق الدور السياسي المرجو وفهم النظم القانونية التي بلورت عمل المجالس البلدية يتطلب الوقوف على الاسس القانونية لتشكيل المجالس وطبيعة عملها ومدى الرقابة المركزية المفروضة عليها فبدات السلطة الجديدة بتنسيق النظام الاداري على اساس

موحد يشمل جميع انحاء العراق فتم انشاء (10) وحدات أدارية اقليمية باسم لواء اذ كل منها متصرف وقسمت إلى (35) قضاء تتبعها (85) ناحية وفي عام 1924 اصبحت الوية العراق (14) لواء وصدر الدستور العراقي المعروف بالقانون الاساسي في 21 اذار 1925 وتضمن في بابه السابع موضوع (ادارة الاقاليم) وكان الدستور مصدر اعتمد عليه المشروع العراقي عند وضع التنظيمات الحديثة للشؤون الادارية والاقليمية اذ نصت (المادة 109) على اصدار قانون خاص لتحديد المناطق الادارية وانواعها واسمائها وكيفية تأسيسها وتحديد اختصاصات الموظفين الاداريين والقابهم في اشارة (المادة 110) [25] ، إلى الوسائل الكفيلة بتنفيذ المعاهدات في بعض المناطق كما تضمنت (المادة 111) اشارة صريحة إلى الرغبة في تشكيل وحدات ادارية ضمن اطار الادارة المحلية لتشمل العراق بعد انتهاء التبعية العثمانية وزوال الحكم البريطاني المباشر وبداية ما يعرف بالحكم الوطني الذي سعى الى انشاء دولة حديثة بسرعة بتنظيم التشكيلات الرئيسة وعلى راسها تشكيلات الادارة الاقليمية في الالوية والمحافظات بينما منحت (المادة 112) الحق لكل الطائفة بتأليف مجالس في المناطق الادارية المهمة [26].

ومن الجدير بالذكر في عام 1927 صدر قانون أدارة الالوية رقم (58) وكان صدوره لتأسيس الوحدات الادارية الاقليمية وتحديد نوعها وعلاقتها بالسلطة المركزية ، وأجاز انشاء وحدات إدارية جديدة بناء على اقتراح من وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء المقترنة بإرادة ملكية [27] لكن قانون خالف مبدا اللامركزية الاقليمية إذ لم يمنح الوحدات الادارية الشخصية المعنوية وجعلها خاضعة بالكامل للسلطة المركزية[28] التي احتفضت بحق استحداث الوحدات الادارية ، وتغيير مراكز الالوية أو الاقضية وحدودها ، بالإضافة إلى تعيين رؤساء الوحدات الادارية المتصرفين والقائم مقامين ومدراء النواحي وعزلهم واحالتهم على التقاعد وهم اكبر موظفي الوحدات الادارية والمسؤولون عن الادارة العامة مما عكس تركيزا شديدا للسلطة[29] وناهيك عن ذلك في عام 1931 صدر قانون ادارة البلديات رقم(84) اذ شكل القانون نقطة تحول في تنظيم الادارة المحلية لجعل البلدية وحدة ادارية ضمن الادارة المحلية وزرع بذور اللامركزية الادارية خلال عهد الحكم الوطني في العراق[30] ، وفي عام 1936 انشئ قانون تشييد القرى الحديثة رقم (70) لكل قرية مجلسا يؤلف على وفق نظام خاص وحدد الشروط الصحية والعمرانية التي يجب اتخاذها عند انشاء قرية او تجديد اخرى وبيان موارد التمويل المالي والسبب الموجب في ذلك نظرة المشروع نحو القرية بوصفها الوحدة الاساسية في بناء المجتمع ومجلس القرية وان ذلك نوع جديد من التنظيم الاداري المحلي اضيف الى تنظيمات الادارة المحلية الا ان القانون جمد بسبب تعرضه مع مصالح بعض النافذين ولم يصدر نظام خاص بكيفية تشكيل المجالس القروية[31] ومن الجدير بالذكر صدر قانون ادارة الالوية رقم (16) لسنة 1945 ليحل محل قانون رقم (58 لسنة 1927) اذ استحدث في الاقاليم الى جانب الوحدات الادارية المركزية (اللواء) صنفاً جديداً منها لم يكن معروفاً من قبل اطلق عليه اسم (مجلس اللواء العام) وهو يتمتع بشخصية معنوية ، كما نص على ذلك الباب الرابع من القانون واموالها كأموال الدولة وتدار شؤون ادارة اللواء من قبل المتصرف (المحافظ) ومجلس اللواء العام وخص ممثل السلطة المركزية وحده بتنفيذ مقررات الشؤون المحلية بوصفه الممثل الاول لها كما فصل وظائف الادارة وصلاحياتها وموارادها المالية وابواب مصروفاتها وسير العمل في مجالسها وكيفية تحضير ميزانيتها والجهة المخولة بتصديقها والاحكام الخاصة بموظفيها[32] وقد منح القانون الوحدات الادارية الشخصية المعنوية التي لم يعترف بها قانون عام 1925 كما ان المشروع اعتمد الانتخاب بصفة دائمة لبعض الاعضاء لتكوين مجلس اللواء العام[33] ويرى ان مجالس الالوية لم تعد هيئات استشارية وانما هيئات محلية مسؤولة عن إدارة وتنظيم الشؤون المحلية غير ان الهيئات بموجب القانون لم تزاول اعمالها بوصفها ممثلة للسكان المحليين الا لمدة محدودة بعد عام 1950 [34] وفي عام 1957 صدر قانون ادارة القرى رقم(16) خول القانون السلطة المركزية انشاء وحدات ادارية في القرى بشروط معينة في سبيل النهوض بالشؤون المحلية للقرية فقد منحها الشخصية المعنوية ، ورتب لكل قرية رئيساً ومجلساً وفصل واجباتهما إلا ان تنفيذ القانون لا يتم الا بموافقة وزير الداخلية عندما يرى لزوما لذلك وقد اعقب القانون صدور النظام رقم (4) لسنة 1958 الخاص بترشيح رئيسهم وانتخاب اعضاء مجلس القرية ومواعيد الانتخاب وبسبب عدم تعيين موارد مالية ثابتة لمجلس القرية ومنعه من صلاحية الفصل في القضايا التي لا تتجاوز قيمتها(10) دنانير مما إدى إلى تجميد احكام ، فضلا عن ذلك عدم وجود الاشخاص المؤهلين في القرية للقيام بالواجبات التي نص عليها القانون[35]

المبحث الثالث

الدور الاجتماعي للمجالس البلدية في العراق 1921 - 1958

بعد اكتمال المجلس البلدي وتحديد رؤساء البلديات وتثبيت المتصرف بدأت مهمات المجلس الجديد ، وكانت اولى واجباته النظافة، ففي عام 1921 اهتمت البلدية بمسألة النظافة ولا سيما بعد ان وجهت انتقادات لدائرة التنظيفات التي أنشأتها قوات الاحتلال لعدم مقدرتها على المحافظة على النظافة فتولت البلدية المسالة تحت اشراف رئيس الصحة للقيام بالتحريات على المحلات ومراعاة النظافة والشروط الصحية فيها[36] قامت بعملية كنس الازقة وجمع الازبال من البيوت واخلاء البالوعات وتنظيفها، إذ أن البلدة كانت مقسمة على عدة مناطق وفي كل منطقة مفتش للتنظيفات مسؤول عن تنظيف المنطقة المكلف بها[37] وكانت عملية رفع الازبال تتم بواسطة العربات المجرورة بالثيران، إذ كانت الشوارع عريضة اما اذا كانت الشوارع ضيقة فتتم بواسطة الحمير، فتوضع الازبال في حفر واسعة خارج البلدة يبلغ عمقها نحو 20 قدماً ويحرق سطح المزابل خوفاً من تولد الامراض ويضطر إلى رشها بالنفط الاسود، واهتمت بأنشاء مراحيض للتخلص من تراكم المياه الاسنة والاطيان في الشوارع ، وايضاً اهتمت بتصريف أوساخ البلدة بواسطة المراحيض الجارية ، ومن الجدير بالذكر من نفس العام في بداية نيسان قبلت البلدية مسألة توزيع المياه لجانبي البلدة بعدما كانت تحت إدارة الحكومة العسكرية، واهتمت بتعقيم المياه بمادة الكلور لأنها مادة ضرورية للصحة وقتل الجراثيم وناهيك عن ذلك في عام 1922 قامت البلدية بتهيئة اللوازم المطلوبة في عملية اطفاء الحرائق اذ اشترت البلدية دينامو كهرباء للإطفاء ليشغل فوهات المياه والاهتمام بتوفير سيارات رش حديثة[38] .وكانت توجد دائرتان احداهما مدنية والاخرى عسكرية، يتعاونان معاً في اطفاء الحرائق وتتكون الدائرة من مدير الاطفاء بدرجة عريف ومعاون ورئيس السواق وسواق واطفائي وعريف وكاتب عمومي ومحافظ تلفونات واهتمت البلدية بإيجاد مبنى خاص للإطفائية ودفع إيجاره من قبل ميزانية البلدية[39] وأيضاً اهتمت البلدية بتوفير الانارة للأهالي عن طريق تنوير الشوارع إذ أن البلدية هيأت خارطة خاصة بالطرق المراد تنويرها من قبل المهندس البلدي فقد وضعت على كل عمود في الشارع مصباحاً لانارة[40] وكانت أجور الكهرباء تستوفي من الاهالي فضلاً عن ذلك في عام 1925 بدأت المجالس البلدية بأستقبال شكاوى الأهالي، وحل النزاعات وتغريم من لا يلتزم بالنظافة أمام بيوتهم ومحلاتهم ومنع تربية المواشي داخل الاحياء السكنية ، كما قامت بتنظيم الاسواق الشعبية ومراقبة اسعار المواد الغذائية الأساسية وضمان التزام الباعة بالموازين الصحيحة وساهمت في مراقبة الصحة العامة عن طريق الأشراف على نظافة المذابح وأماكن بيع اللحوم ومنع الذبح العشوائي داخل المناطق السكنية[41] ناهيك عن

ذلك في عام 1932 انضم العراق الى عصبة الامم [42] ورافق انضمام العراق حصوله على الاستقلال تطور الدور الاجتماعي للمجالس البلدية فبدأ أشراك الأعيان المحليين والمثقفين في أدارة شؤون المدينة، فضلا عن ذلك دعم المدارس المحليين وتقديم منح لمبادرات تعليمية، كما ساهمت المجالس في تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال تنظيم حملات لمساعدة الفقراء والمتضررين من الكوارث وأمتد دورها ليشمل المشاركة في الاحتفالات الوطنية والمناسبات الدينية[43] فضلا عن ذلك بدأت المجالس البلدية خلال المدة (1938- 1939) ، ولاسيما في المدن الكبرى مثل بغداد والبصرة والموصل توفر خدمة دفن الموتى من الفقراء والغرباء ممن لا معيل لهم اذ خصص قسم في البلديات يتولى تجهيز ونقل ودفن هؤلاء الاشخاص وكانت الخدمة تقدم بتكاليف زهيده[44] ومن الجدير بالذكر في عام 1943 بدأت المجالس البلدية بالمساهمة في إنشاء مكتبات عامة ومنتديات ثقافية في بعض المدن وقد تم تخصيص أماكن للمطالعة وتزويدها بكتب متنوعة من ابرز المدن كانت بغداد، إذ انشات مكتبة بلدية صغيرة قرب مبنى المجلس البلدي والبصرة التي شهدت دعماً لمكتبة عامة ضمن المدرسة الثانوية المركزية[45] كما ساهم مجلس الموصل البلدي في تأسيس مكتبة ضمت كتباً دينية وأدبية لخدمة أبناء المدينة وفي كربلاء تم تخصيص قاعة تابعة للبلدية لتكون مكانا للمطالعة وعقد الأمسيات الثقافية وقد شكلت المكتبات نواة لحركة ثقافية محلية ساعدت على نشر الوعي والمعرفة بين السكان[46] اما في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية[47] وتحديد في عامي(1947- 1948) قامت المجالس البلدية بخطوة هامة من خلال منح تراخيص رسمية لأصحاب الحرف الصغيرة مثل النجارين والحدادين والخبازين، مما ساهم في تنظيم أماكن عملهم وتوفير بيئة عمل منظمة ومستقرة ومع تطور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية شهد عام 1950 دوراً أكثر فاعلية للمجالس البلدية في معالجة التفاوت

الاجتماعي وتقليل الفجوة الطبقية ، فقد اعتمدت المجالس سياسات مالية محلية أكثر انصافاً تضمنت تنظيم الضرائب البلدية والرسوم الخدمية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للسكان ، وكان من اهم المبادئ التي تم التركيز عليها عدم تحميل الطبقات الفقيرة اعباء مالية تفوق قدرتها ، اذ تم تخفيض أو اعفاء بعض الشرائح ذات الدخل المحدود من الرسوم مما ساهم في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي[48] شهدت المدن العراقية عام 1953 توسعا ملحوظا في حركة النقل داخل شوارعها ، نتيجة أزدياد عدد السيارات والعربات التي تجرها الخيول وأتساع النشاط التجاري والاجتماعي وفي هذا السياق ، اضطلعت المجالس البلدية بدور بارز في تنظيم حركة المواصلات اذ وضعت لوائح لتحديد مسارات السير داخل الأحياء والأسواق وأنشات مواقف ثابتة للعربات والسيارات في مواقع استراتيجية بالقرب من الاسواق والمراكز الادارية[49] ومن الجدير بالذكر قامت المجالس البلدية عام 1955 بتنظيم وادارة الارشيف العقاري المحلي من خلال حفظ الخرائط والسجلات العقارية بدقة بهدف منع النزاعات العقارية وضمان الحقوق القانونية للسكان مما ساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتنظيم الملكيات بشكل افضل[50] وفي اعقاب ثورة 14 تموز عام 1958[51] التي انهت الحكم الملكي واعلنت قيام الجمهورية العراقية ، باشرت المجالس البلدية بدور اجتماعي جديد تمثل في عقد ندوات تثقيفية لشرح حقوق المواطنين وواجباتهم في ظل النظام الجمهوري الناشئ انسجاماً مع التوجهات السياسية الجديدة الهادفة الى تعزيز وعي الشعب بمفهوم المواطنة كما دأبت على نشر بيانات دورية توضح خططها ومشاريعها الخدمية في محاولة لمد جسور الثقة بينها وبين الأهالي وإشراكهم في عملية البناء والتطوير، وقد أتسمت تلك المرحلة بروح الحماس الشعبي والانفتاح على المشاركة العامة اذ تحولت قاعات البلديات وساحاتها الى فضاءات حوار بين المسؤولين والمواطنين تطرح فيها المشكلات المحلية وتناقش الحلول بشكل مباشر وساهم هذا النشاط في ترسيخ صورة المجلس البلدي كحلقة وصل بين السلطة المركزية والشارع ، وفي تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاه تطوير المدن وتحسين ظروف المعيشة بما يتوافق مع طموحات المرحلة الجمهورية المبكرة في بناء دولة حديثة ذات قاعدة شعبية واسعة[52].

الاستنتاجات :

بعد كتابة البحث الموسوم (الدور السياسي والاجتماعي للمجالس البلدية في العراق 1921- 1958) توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات هي:-

1- ان المجالس البلدية في العراق ليست وليدة العصر الحديث بل تعود جذورها الى الحضارات القديمة (السومرية ، الاكدية ، البابلية) التي وضعت الاسس الاولى لفكرة الادارة المحلية والرقابة على شؤون المجتمع.
2- كان للحقبة العثمانية دور محوري في تنظيم المجالس البلدية بصورتها المؤسسية الاولى اذ صدر قانون بلديات الولايات سنة 1887م الذي نظم اليات انتخاب الاعضاء وصلاحياتهم وهو ما مهد لبناء تقليد اداري محلي استمر حتى الاحتلال البريطاني.
3- اظهرت مرحلة الاحتلال البريطاني(1918-1921) تأسيس المجالس البلدية كان وسيلة لامتصاص النقمة الشعبية وايهام السكان بالمشاركة الا ان سلطاتها كانت محدودة للغاية واقتصرت على الخدمات العامة مثل الصحة والنظافة وجباية الضرائب.
4- بعد تتويج الملك فيصل الاول عام 1921 جرى الاعتماد على النموذج البريطاني في الادارة المحلية ما جعل المجالس البلدية جزءاً من مؤسسات الدولة الناشئة لكنها بقيت خاضعة للأشراف المركزي .
5- شهدت المرحلة الملكية صدور قوانين مهمة مثل قانون البلديات لعام 1931 وقانون ادارة الألوية لعام 1945 التي منحت بعض الوحدات الادارية الشخصية المعنوية لكنها ظلت محكومة بسيطرة السلطة المركزية .
6- لم تتحول المجالس البلدية الى هيئات سياسية مؤثرة أذ اقتصرت على الجانب الخدمي والأداري اكثر من كونها أداة للمشاركة الشعبية الفعلية في الحكم ما انعكس على محدودية تأثيرها في صياغة القرارات الوطنية .
7- ساهمت المجالس البلدية في تحسين حياة السكان اليومية عبر النظافة وتنظيم الاسواق ومراقبة الصحة العامة وتوفير المياه والانارة واطفاء الحرائق ما جعلها اكثر قرباً من المجتمع من الناحية العملية .

8- بدءا من الاربعينيات اتخذت المجالس البلدية دوراً ثقافياً واجتماعياً من خلال انشاء مكتبات عامة وتنظيم انشطة ثقافية والمشاركة في المناسبات الوطنية والدينية ما عزز دورها كمؤسسات مجتمعية
9- كان للمجالس البلدية دور في جباية الضرائب المحلية وتوفير موارد مالية للخدمات لكنها عانت من ضعف التمويل واعتمادها على ضرائب قد لا تنسجم مع الوضع الاقتصادي للفقراء مما دفع لاحقاً الى اقرار سياسات تخفيف العبء عن ذوي الدخل المحدود.
10- مع ازدياد حركة التجارة والسيارات في خمسينيات القرن العشرين ساهمت المجالس في تنظيم الشوارع وانشاء مواقف للنقل وحفظ السجلات العقارية ما وفر استقراراً أكبر في الحياة المدنية .
11- رغم محاولات ادخال آليات انتخابية ظلت معظم المجالس خاضعة لسلطة التعيين اما من قبل الحكومة المركزية او بأشراف بريطاني ما جعلها بعيدة عن تحقيق اللامركزية السياسية الحقيقية .
12- مع قيام الجمهورية بعد ثورة 14 تموز تحولت المجالس البلدية الى فضاءات حوار شعبي مباشر حيث عقدت ندوات توعوية للمواطنين وبرزت كحلقة وصل بين السلطة والمجتمع ما عكس طموحات بناء دولة ذات قاعدة شعبية واسعة.

قائمة المصادر

اولا / الوثائق:

1- الوثائق الغير منشورة:

1- د.ك.و ، وثائق البلاط الملكي ، رقم التصنيف 1055- 311 ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتير مجلس الوزراء في 13 اب 1925 ، و 1 .
2- د.ك.و ، وثائق وزارة الداخلية ، رقم التصنيف 1415- 32050 ، تقارير متنوعة عن وضعية امانة العاصمة ، لسنة 1925 ، و101 .
3- د.ك.و ، وثائق بلاط الملكي ، رقم التصنيف1057- 311 ، تعديل قانون ادارة البلديات ، و109 ، 111 .
4- د.ك.و ، وثائق البلاط الملكي ، رقم التصنيف 1055- 311 ، كتاب امانة العاصمة الى وزارة الداخلية ، ايلول 1925 ، و2 .
5-د.ك.و ، وثائق البلاط الملكي ، رقم التصنيف 1055- 311 ، ميزانية امانة العاصمة ، و1 .
6-المادة (112) القانون الاساسي لسنة 1925 ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1925.

ثانيا / الرسائل والاطاريح :

1- ابو ذر شاكر عبد مرزوق ،النظام القانوني لادارة المجالس البلدية دراسة مقارنة بين العراق والاردن ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013.
2- اسراء عبد المنعم كاظم السعدي ، تاريخ امانة العاصمة 1921- 1931 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، 2008.
3- انتصار شلال مارد ، الحدود القانونية لسلطة الادارة اللامركزية الاقليمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة النهرين ، بغداد، 2008 .
4- صداع دحام طوكان ، اختصاصات رئيس الوحدة الادارية والاقليمية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، بغداد، 2005 .
5- عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، دور فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921- 1932 ، اطروحة دكتوراه ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990.
6- العبيدي عبد الكريم ، الادارة المحلية في العراق تطورها وادوارها ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، بغداد، 1990.

7- محمد علي يوسف ، النظام القانوني للإدارة المحلية في العراق ، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، بغداد، 1971.

ثالثا / الكتب:

1- John Marlowe ، late Victorian : the life of sir Arnold Talbot Wilson ، Rutledge and keg an Paul ، landan ،1967 .
2- ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق 1869- 1932 ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، 1982.
3- ابراهيم عبد الغني الدروبي ، البغداديون اخبارهم ومجالسهم ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1958.
4- جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869-1917م ، ط2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2001 .
5- حسن هادي الشلاه ، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ، دار العربية للموسوعات ، لبنان ، 2002 .
6- حسين الرحال وعبد المجيد كمونه ، الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق ، مطبعة عبد الكريم زاهد ، بغداد ، 1953.
7- حسين امين ، المدن العراقية في العهد الملكي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1972.
8- الحيدري ضياء الدين ، الادارة والاداريون في العراق ، مطبعة اسعد ، بغداد ، 1963.
9- رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين 1921- 1927 ، جامعة بغداد ، العراق ،1977.
10- سليم طه التكريتي ، نشأة العراق الحديث ، ط1 ، ج2 ، الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد ، 1989 .
11- شاب توما منصور ، القانون الاداري ، ط1 ، مطبعة دار العراق ، بغداد ، 1980.
12- عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة ، ج7 ، بغداد ، 1955.
13- عبد الاله فاضل ، اهم الشخصيات في تاريخ العراق القديم ، مكتبة امانة سر القطر ، بغداد ،1998.
14- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، مطبعة العرفان ، لبنان، 1948.
15- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط7 ، ج1 ، دار الرافدين ، لبنان ، 2008.
16- عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1968 .
17- العبيدي عبد الجبار ، الثورة العراقية في 14 تموز 1958 دراسة سياسية واجتماعية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988.
18- عدنان القطان ، مجلس الاعمار العراقي خلال العهد الملكي (1950- 1958) ، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2019 .
19- العزاوي حيدر ، المجالس المحلية في العراق بين التشريع والتطبيق ، دار السعيد للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2005 .
20- عصام عبد الوهاب البرزنجي واخرون ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، مديرية دار الكتب ، بغداد ، 1993.
21- علي عبد الامير علاوي ، فيصل الاول ملك العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2016 .
22- عمر وصفي عقيلي ، الادارة اصول واسس ومفاهيم ، دار زهران للنشر ، الاردن ،1977.
23- فاروق الحريري ، الحرب العظمى الحرب العالمية الاولى ، المطابع العسكرية ، بغداد، 1988.
24- فاروق صالح العمر ، حول سياسة بريطانيا في العراق 1914- 1921 ، مطبعة الارشاد ، بغداد ،1977 .
25- فوزي رشيد ، الشرائع العراقية القديمة ، وزارة الاعلام ، بغداد ، 1973.
26- فوزي رشيد ، سرجون الاكدي اول امبراطوري في العالم ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد، 1990.
27- قيس جواد علي الغريري ، بلدية بغداد 1917- 1923 دراسة تاريخية ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2007.

28- ماهر صالح علاوي ، مبادئ القانون الاداري (دراسة مقارنة)، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 1996 .
29- محمد عبد الله حسن ، النقل والمواصلات في العراق ، مطبعة الامل ، بغداد ، 1963.
30- محمد علي الحلي ، المكتبات في العراق منذ اقدم العصور حتى الوقت الحاضر ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000.
31- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات نصف قرن من تاريخ العراق وقوميته ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983 .
32- نائل حنون ، شريعة حمورابي ترجمة النص المسماري مع الشروحات اللغوية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2003 .
33- نسيم سوسة ، عصبة الامم والعراق ، دار انطباع الحديثة ، بغداد ، 1950.
34- هشام خضر، الحرب العالمية الثانية (1939- 1945)، مكتبة النافذة ، القاهرة ، 2010 .
35- وزارة التخطيط العراقية ، التقرير السنوي للادارة البلدية 1950 – 1960 ، وزارة التخطيط ، بغداد ،1961 .

رابعا / الدوريات:

1 – المجلات:

نيللي عويد مشالي ، المجالس البلدية في بغداد (دراسة جغرافية في التأسيس والنشأة) ، مجلة الدراسات المستدامة ، العدد 3 ، العراق ، 1921.

2 – الجرائد:

1- جريدة العراق ، العدد 678 ، 10 اب 1922 .
2- جريدة العراق ، العدد 782 ، 12 كانون الاول 1922 .

---

1) عمر وصفي عقيلي ، الادارة اصول واسس ومفاهيم ، دار زهران للنشر ، الاردن ، 1977 ، ص27 .
2) الملك سرجون الاكدي : ولد حوالي 2334 ق.م في منطقة قريبة من مدينة كيش في بلاد الرافدين من اسرة متواضعة استطاع من تأسيس الامبراطورية الاكدية وقام بتوحيد بلاد سومر تحت حكم مركزي قوي وشن حملات عسكرية واسعة امتدت الى بلاد الشام توفي حوالي 2279 ق.م المزيد ينظر : فوزي رشيد ، سرجون الاكدي اول امبراطوري في العالم، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، 1990، ص1-2 .
3) عبد الاله فاضل ، اهم الشخصيات في تاريخ العراق القديم ، مكتبة امانة سر القطر ، بغداد ، 1998، ص115 ؛ فوزي رشيد ، الشرائع العراقية القديمة ، وزارة الاعلام ، بغداد، 1973، ص123 .
4) شريعة حمورابي : هي مجموعة من القوانين المكتوبة من قبل الملك البابلي حمورابي عام 1754ق.م على مسلة حجرية ضخمة طولها نحو 225 سم اكتشفت في سوسة (عيلام) تحتوي على 282 مادة قانونية تنظم شؤون المجتمع البابلي المزيد ينظر: نائل حنون ، شريعة حمورابي (ترجمة النص المسماري مع الشروحات اللغوية ، بيت الحكمة ، بغداد ،2003 ، ص5-10.
5) عبد الاله فاضل ، المصدر السابق ، ص140 .
6) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث ، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968،ص7-8 .
7) ابو ذر شاكر عبد مرزوق ، النظام القانوني لادارة المجالس البلدية دراسة مقارنة بين العراق والاردن ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013 ، ص21 .
8) ابو ذر شاكر عبد مرزوق ، المصدر السابق ، ص 21 .
9) جميل موسى النجار ، الادارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني 1869- 1917 ، ط2 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2001 ، ص232 .
10) ابو ذر شاكر عبد مرزوق ، المصدر السابق ، ص22 .
11) الحرب العالمية الاولى : وهي حرب كبرى اندلعت في 28 يوليو 1914 بعد اغتيال الارشيدوق فرانز فرديناند في سراييفو بين قوى المحور (المانيا ، النمسا ، المجر ، الدولة العثمانية) وقوى الحلفاء(بريطانيا ، فرنسا ، روسيا والولايات المتحدة الامريكية) انتهت عام 1918 بهدنة كومبيني المزيد ينظر: فاروق الحريري ، الحرب العظمى الحرب العالمية الاولى ، المطابع العسكرية ، بغداد ، 1988، ص 2-3 .

[12]) السير ارنولد تالبوت ويلسون : ولد في 18 يوليو 1884 في المملكة المتحدة كان ضابطا في الجيش البريطاني تولى مناصب سياسية في الخليج والعراق ابرزها منصب المفوضة المدني في العراق الف عدة كتب عن تاريخ الخليج والادارة البريطانية في العراق توفي في الحرب العالمية الثانية في 31 مايو 1940 المزيد ينظر:
John Marlowe ، late victorian : the life of sir Arnold Talbot Wilson ، routledge and kegan paul ، landan ، 1967 ، p17 .

13) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ط7 ، ج1 ، دار الرافدين ، لبنان، 2008،ص124 .

14) رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق بين 1921- 1927 ، جامعة بغداد ، العراق،1977،ص196-197 .

15) المصدر نفسه ، ص198 .

[16]) سليم طه التكريتي ، نشاة العراق الحديث ، ط1 ، ج2 ، الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد، 1989 ، ص371 ؛ د.ك.و ، وثائق البلاط الملكي، رقم التصنيف 1055- 311 ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتير مجلس الوزراء في 13 اب 1925 ، و1 ،ص2 .

[17]) عبد المجيد الشاوي : هو عبد المجيد بك بن حسن بن مسعود ينتمي الى اسرة ال الشاوي البغدادية ولد في بغداد عام 1852 اصبح محرر وعضو في جريدة الزوراء العثمانية وعضو في مجلس المبعوثان باسطنبول ممثلا عن العمارة وفي عهد الاحتلال البريطاني شغل منصب رئيس بلدية الرصافة وعين وزيرا دولة بلا حقيبة وزارية في اول حكومة عراقية توفي عام 1927 في بيروت المزيد ينظر: ناجي شوكت ، سيرة وذكريات نصف قرن من تاريخ العراق وقوميته ، دار الطليعة ، بيروت، 1983 ،ص117–118 .

[18]) طالب النقيب : هو طالب بن رجب بن عبد الله ينتمي الى عائلة النقيب الرفاعية الحسينية ولد في البصرة عام 1871 عين متصرف لبلدة الاحساء في نجد عام 1901 ونال الوسامة العثماني من الدرجة الاولى شغل عضوية الديوان المدني في مجلس شورى الدولة العثمانية ثم انتخب عضوا في مجلس المبعوثان عام 1908 شارك في تأسيس الحزب الحرة المعتدل اصبح اول وزير داخلية في العراق ضمن حكومة عبد الرحمن الجيلاني توفي عام 1929 المزيد ينظر: حسن هادي الشلاه ، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث ، دار العربية للموسوعات، لبنان، 2002، ص1-5 .

[19]) الملك فيصل الاول : ولد في مكة المكرمة عام 1883 وهو الابن الثالث للشريف حسين بن علي امير مكة وملك الحجاز لاحقا نشا في بيئة دينية وسياسية نصب ملك على العراق في 23 اغسطس 1921عمل على بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتأسيس جيش وطني ووضع دستور عام 1925 كما سعى لتحقيق الاستقلال من الانتداب البريطاني توفي في 8 سبتمبر 1933 اثر ازمة قلبية المزيد ينظر : علي عبد الامير علاوي ، فيصل الاول ملك العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2016، ص45 .

[20]) فاروق صالح العمر ، حول سياسة بريطانيا في العراق 1914- 1921 ، مطبعة الارشاد ، بغداد ،1977 ،ص35 .

[21]) اسراء عبد المنعم كاظم السعدي ، تاريخ امانة العاصمة 1921- 1931 ، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2008 ، ص46 .

[22]) حسين الرحال وعبد المجيد كمونه ، الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق ، مطبعة عبد الكريم زاهد ، بغداد ، 1953، ص59 ؛ انتصار شلال مارد ، الحدود القانونية لسلطة الادارة اللامركزية الاقليمية ، اطروحة الدكتوراه ، كلية القانون ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2008 ، ص49 .

[23]) عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، دور فيصل الاول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921- 1932 ، اطروحة الدكتوراه ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد، 1990،ص47 .

[24]) سليم طه التكريتي ، المصدر السابق ، ص376-377 .

[25]) ماهر صالح علاوي ، مبادئ القانون الاداري(دراسة مقارنة) ،منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد، 1996، ص49 .

[26]) المادة (112) القانون الاساسي لسنة 1925 ، مجموعة القوانين والانظمة لسنة 1925، ص133 .

[27]) صداع دحام طوكان ، اختصاصات رئيس الوحدة الادارية والاقليمية في العراق ، رسالة ماجستير، كلية القانون ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2005، ص21 .

[28]) شاب توما منصور ، القانون الاداري ، ط1 ، مطبعة دار العراق، بغداد، 1980، ص132 .

[29]) عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة ، ج7 ، بغداد ، 1955، ص285 ؛ محمد علي يوسف ، النظام القانوني للادارة المحلية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1971، ص25 .

[30]) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، مطبعة العرفان ، لبنان ، 1948، ص8 .

[31]) المصدر نفسه ، ص30 ؛ انتصار شلال مارد ، الحدود القانونية لسلطة الادارة اللامركزية الاقليمية ، اطروحة الدكتوراه، كلية القانون ، جامعة النهرين ، بغداد، 2008، ص133 .

[32]) حسين الرحال وعبد المجيد كمونه ، المصدر السابق ، ص65 ؛ انتصار شلال مارد ، المصدر السابق ، ص134 .

[33] شاب توما منصور ، المصدر السابق ، ص127 .
[34] عصام عبد الوهاب البرزنجي واخرون ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، مديرية دار الكتب، بغداد، 1993، ص147 .
[35] عصام عبد الوهاب البرزنجي واخرون ، المصدر نفسه ، ص72 ؛ محمد علي يوسف ، المصدر السابق ، ص28 .
[36] قيس جواد علي الغريري ، بلدية بغداد 1917- 1923 دراسة تاريخية ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،2007 ، ص64 .
[37] اسراء عبد المنعم كاظم ، المصدر السابق ، ص28 .
[38] جريدة العراق ، العدد 678 ، 10 اب 1922.
[39] جريدة العراق ، العدد 782 ، 12 كانون الاول 1922 .
[40] د.ك.و ، وثائق وزارة الداخلية ، رقم التصنيف 1415- 32050 ، تقارير متنوعة عن وضعية أمانة العاصمة ، لسنة 1925 ، و101 ، ص94 .
[41] د.ك.و ، وثائق بلاط الملكي ، رقم التصنيف1057- 311 ، تعديل قانون ادارة البلديات، و109 ، 111 ،ص143-145 ؛ د.ك.و ، وثائق البلاط الملكي ، رقم التصنيف 1055- 311 ، كتاب امانة العاصمة الى وزارة الداخلية ، ايلول 1925، و2 ، ص7 .
[42] عصبة الامم:- هي منظمة دولية تأسست بعد الحرب العالمية الاولى عام 1919 بموجب معاهدة فرساي، وكان هدفها الاساسي حفظ السلام ومنع نشوب الحرب من خلال تعزيز التعاون الدولي وتسوية النزاعات عبر الوسائل السلمية تضمنت مهامها تنظيم العلاقات بين الدول والحد من التسليح وحماية الاقليات والاشراف على الانتداب وتعزيز التعاون في مجالات الصحة والعمل واللاجئين كان مقرها في جنيف ، سويسرا وبلغ عدد اعضائها في اوجها 58 دولة لكنها فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، مما ادى الى حلها عام 1946 المزيد ينظر :- نسيم سوسه ، عصبة الامم والعراق ، دار الطباعة الحديثة ، بغداد ، 1950،ص30 .
[43] نيللي عويد مشالي ، المجالس البلدية في بغداد (دراسة جغرافية في التأسيس والنشأة) ، مجلة الدراسات المستدامة ، العدد 3 ، العراق، 1921، ص413-448 ؛ حسين امين ، المدن العراقية في العهد الملكي ، دار الحرية للطباعة ،بغداد ،1972، ص116 .
[44] ابراهيم عبد الغني الدروبي ، البغداديون أخبارهم ومجالسهم ، مطبعة الرابطة ،بغداد، 1958،ص103-104 .
[45] المدرسة الثانوية المركزية :هي من اقدم المدارس في جنوب العراق تأسست عام 1925 وكانت تعرف سابقا باسم (الثانوية المركزية للبنين)لعبت دوراً بارزاً في الحركة التعليمية والثقافية في البصرة وخرجت العديد من الشخصيات المهمة في مجالات الادب والسياسة والعلم مثل الشاعر بدر شاكر السياب والرئيس عبد السلام عارف المزيد ينظر:- ابراهيم خليل احمد ،تطور التعليم الوطني في العراق 1869- 1932 ، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1982،ص95.
[46] محمد علي الحلي ، المكتبات في العراق منذ اقدم العصور حتى الوقت الحاضر ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000،ص5-10 .
[47] الحرب العالمية الثانية :- هو صراع عسكري عالمي اندلع في 1 سبتمبر 1939 باجتياح المانيا النازية لبولندا لتعلن بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا واستمر حتى 2سبتمبر 1945 انقسم العالم الى معسكرين دول المحور (المانيا النازية، ايطاليا الفاشية ،اليابان)وانضمت اليها دول اخرى ودول الحلفاء بقيادة (بريطانيا، الاتحاد السوفيتي ،الولايات المتحدة، الصين ،فرنسا ، كندا، استراليا ، الهند ،نيوزيلندا) واسفرت الحرب عن مقتل عشرات الملايين وأنتهت بهزيمة دول المحور المزيد ينظر:- هشام خضر ، الحرب العالمية الثانية(1939- 1945) ،مكتبة النافذة ،القاهرة ،2010،ص1-5 .
[48] عدنان القطان ، مجلس الاعمار العراقي خلال العهد الملكي(1950- 1958) ، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2019، ص16 .
[49] محمد عبد الله حسن ، النقل والمواصلات في العراق ، مطبعة الأمل ، بغداد، 1963،ص50 ؛ الحيدري ضياء الدين ، الادارة والاداريون في العراق ، مطبعة اسعد ، بغداد، 1963،ص153 ؛ د.ك.و ، وثائق البلاط الملكي، رقم التصنيف 1055- 311 ، ميزانية امانة العاصمة، و1، ص3 .
[50] وزارة التخطيط العراقية ، التقرير السنوي للإدارة البلدية 1950 – 1960 ، وزارة التخطيط ، بغداد ،1961 ، ص20 .
[51] ثورة 14 تموز 1958 :- هي الثورة التي اطاحت بالنظام الملكي في العراق واعلنت قيام الجمهورية العراقية بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم ، جاءت الثورة كرد فعل على الاستعمار البريطاني والفساد السياسي والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي في البلاد مثلت هذه الثورة نقطة تحول كبيرة في تاريخ العراق حيث اسست نظاما جديدا يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقلال المزيد ينظر:- العبيدي عبد الجبار ، الثورة العراقية في 14 تموز 1958 دراسة سياسية واجتماعية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1988،ص502 .
[52] العزاوي حيدر ، المجالس المحلية في العراق بين التشريع والتطبيق ، دار السعيد للنشر والتوزيع ، بغداد، 2005،ص6 ؛ العبيدي عبد الكريم ، الادارة المحلية في العراق تطورها وادوارها ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد، 1990،ص30 .